الذي تعمّق أكثر فأكثر منذ دورة المجلس السابقة، والذي رسم لوحة شاملة له التقرير السياسي الذي قدّمه فاروق القدومي» (**المصدر نفسه**).

وفي اليوم الثالث (٢٥/٩/١٩٩١)، كرّس المجلس أعماله، وحتى ساعة متأخّرة من الليل، لمناقشة تقارير اللجان في جلسات مغلقة، وخصوصاً اللجنة السياسية، التي شهدت اهتمام الاعضاء. وفي تلك الجلسة، قدّم الرئيس عرفات مداخلة استغرقت ساعة ونصف الساعة، شرح خلالها الافكار الاساسية حول مؤتمر السلام، وكشف عن المحطات الاساسية في المفاوضات الاميركية ـ الفلسطينية التي دارت بين وفد فلسطيني من الداخل يمثّل م.ت.ف. ووزير الخارجية الاميركية، بيكر، خلال جولاته السبع على منطقة الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٩١).

وأفادت مصادر المجلس بأن الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، تقدّمتا بصيغة تدعو الى الاستمرار في التعاطي الايجابي مع العملية السياسية على قاعدة المقتضيات التالية:

١ ـ ان يعقد مؤتمر السلام على أساس مقررات الشرعية الدولية، وخصوصاً قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨.

٢ ـ ان تكون م.ت.ف. طرفاً مشاركاً، وان تشكّل الوفد الفلسطيني بشكل متكافىء مع سائر الاطراف.

٣ ـ ان تعتبر القدس جزءاً من الاراضي المحتلة، وان تتمثّل، بالتالي، في الوفد الفلسطيني.

٤ ـ ضرورة ايقاف الاستيطان الاسرائيلي (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/٩/١٩٩١).

اضافة الى تلك الصيغة، شهدت اللجنة السياسية مداخلات متشدّدة، رافضة مبادرة السلام، جملة وتفصيلاً.

وعلى ذلك، يمكن رصد أربعة اتجاهات داخل المجلس:

اولاً: رفض مطلق للتعامل مع مؤتمر السلام المقترح، والاعتماد، في هذا المجال، على الأجيال المقبلة للحفاظ على الحق التاريخي للفلسطينيين في وطنهم.

ثانياً: رفض غير مباشر، بالتقدّم بطلبات غير قابلة للتحقيق، كالدعوة الى عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط، ورفض المشاركة في مؤتمر السلام المقترح.

ثالثاً: القبول بما هو مطروح ومحاولة تحسين الشروط من الداخل.

رابعاً: الترحيب بجهود السلام المطروحة، والوحيدة المتاحة حالياً، مع العمل على الحصول على ضمانات عربية ودولية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية قبل المشاركة في المؤتمر (د. وليد مصطفى، **صوت الوطن**، تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٩١).

ونظراً الى كثافة المداخلات، وجدّيتها، في اللجنة السياسية، فقد مدّد المؤتمر أعماله يوماً اضافياً؛ إذ تابع المجلس أعماله مساء ٢٧/٩/١٩٩١ بتلاوة تقريري الانتفاضة ولجنة الوطن المحتل، حيث قدّم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، عباس زكي، تقريراً مطوّلاً عن الانتفاضة، اشتمل على المحاور الأساسية التالية: التحديات الناجمة عن الاحتلال؛ والتحديات والمصاعب الذاتية؛ واقتراحات وأفكار لتطوير الانتفاضة وتصعيدها (**وفا**، ٢٦/٩/١٩٩١).

أمّا التقرير السياسي، فتلاه د. شعث، وطُرح على التصويت في المجلس، فحاز على تأييد ٣١٣ عضواً من الموجودين، ومعارضة ١٨ عضواً، وامتناع خمسة أعضاء فقط (**المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٩١).

وعند الساعة الثانية الّا ربعاً من صباح ٢٨/٩/١٩٩١، قدّم الرئيس عرفات استقالة اللجنة التنفيذية؛ ثمّ تلا عضو اللجنة التنفيذية، جمال الصوراني، قرار المجلس المركزي بتسمية عرفات رئيساً لدولة فلسطين، فتمّ انتخابه رئيساً من المجلس الوطني، بالاجماع. ثمّ انتقل الصوراني الى قراءة أسماء المرشّحين للجنة التنفيذية الجديدة، ففازت بالتزكية، بعد تعديل المادة ١٤ من النظام الأساسي، الأمر الذي أتاح توسيع اللجنة الى ١٨ عضواً، هم: ياسر عرفات (أبو عمار) رئيساً؛ وفاروق القدومي (أبو اللطف)؛ ومحمود عباس (ابو مازن)؛ وياسر عبدربه؛ وسليمان النجاب؛ ومحمود درويش؛ وعبدالله حوراني؛ وجمال الصوراني؛ وجويد الغصين، رئيس الصندوق القومي